﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٢ يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ ١٣﴾ [الحج: 12 - 13]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لِما قَبْلَهُما:

وجه خُسران المتذبذبِ في دينِهِ والتّنديد بدعوة من لا ينفع ولا يضرّ

أمّا مناسبةُ الآيةِ الأولى لِما قبلَها: فهي أنَّهُ ﷻ، لمّا ذكرَ خسارةَ المتذبذبِ في دينِهِ بقولِهِ: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾، بيَّنَ هذا الخُسْرانَ الَّذي ردَّهُ إلى ما كانَ فيهِ قبلَ الإيمانِ، بقولِهِ: ﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾[1]، وأمّا مناسبةُ الآيةِ الثّانيةِ للآيةِ الأولى ففيها وجهانِ: **أحدُهما:** أنَّهُ لمّا كانَ الإحسانُ جالبًا للإنسانِ، مِنْ غيرِ نظرٍ إلى مَوْرِدِهِ؛ لأنَّ القلوبَ جُبِلَتْ على حبِّ مَنْ أحسنَ إليها - بيَّنَ أنَّ ما قيلَ في جانبِ النَّفْعِ، إنَّما هو على سبيلِ الفَرْضِ، فقالَ: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾[2].

والثّاني: أنَّ الآيةَ ارتقاءٌ في تضليلِ عابدي الأصنامِ؛ فبعدَ أنْ بيَّنَ لهُم أنَّهم يعبدونَ ما لا غَناءَ لهُم فيهِ، زادَ فبيَّنَ أنَّهم يعبدونَ ما فيهِ ضرٌّ، وذلكَ أنَّ عبادةَ الأصنامِ تضرُّهُ في الدُّنيا، بالتَّوجُّهِ عندَ الاضطرارِ إليها، فيَضيعُ زَمَنُهُ في تطلُّبِ ما لا يحصلُ، وتضرُّهُ في الآخرةِ بالإلقاءِ في النّارِ[3].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَضُرُّهُۥ﴾: (ضرّ) أصله له ثلاثةُ معانٍ رئيسةٌ: الأوَّلُ: خلافُ النَّفْعِ، والثّاني: اجتماعُ الشَّيءِ، والثّالثُ: القوةُ[4]، فمِنَ الأصل الأوَّلِ:

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 18.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 19.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 215.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضرر).

الضَّرُّ خلافُ النَّفْعِ، والضُّرُّ: سوءُ الحالِ، إمّا في النَّفْسِ لقلَّةِ العِلمِ والفضلِ، وإمّا في البَدَنِ لعدمِ جارحةٍ أو نقصٍ، وإمّا في حالةٍ ظاهرةٍ مِنْ قلَّةِ مالٍ وجاهٍ، قالَ تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: 84]، وقال تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾، وقال: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[1]، وأمّا الأصلُ الثّاني: فضَرَّةُ الضَّرْعِ: لحمتُهُ، وسُمّيتْ بذلكَ لاجتماعِها، وأمّا الثّالثُ: فالضَّريرُ: قوةُ النَّفْسِ، يقالُ: فلانٌ ذو ضَريرٍ على الشَّيءِ، إذا كانَ ذا صبرٍ عليهِ ومقاساةٍ[2]، ويمكنُ إرجاعُ المعاني الثَّلاثةِ إلى معنىً محوريٍّ، وهو زَحْمٌ ودفعٌ للممتلئِ برَخْوٍ، يلزمُهُ التَّضييقُ أو النَّقْصُ، كالضَّرْعِ الممتلئِ، فإنَّهُ يزحمُ فَخِذَي النّاقةِ، وهما يدفعانِه، وكما في الأَلْيَةِ حيثُ تكونُ تجمُّعًا لحميًّا رِخْوًا متزاحمًا، والضَّرَرُ: النَّقْصُ يدخلُ في الشَّيءِ[3].

2) ﴿ٱلضَّلَٰلُ﴾: أصل (ضلّ) ضَياعُ الشَّيءِ وذهابُهُ في غيرِ حقِّهِ[4]، وغيابُ الشَّيءِ في أثناءِ شيءٍ، بحيثُ لا يتميَّزُ هذا عن ذاكَ[5]، يقالُ: ضلَّ الماءُ في اللَّبَنِ: غابَ، وأضلَلْتُ الميِّتَ: دَفَنْتُهُ، والشَّيءَ: غيَّبْتُهُ، وكأنَّهُ شيءٌ قد ضاعَ، وتقولُ: أضلَلْتُ بعيري، إذا ذهبَ منكَ وغابَ عنكَ، وضَلِلْتُ المَسْجِدَ والدّارَ، إذا لم تَهْتَدِ لهُما، وكذلكَ كلُّ شيءٍ مُقيمٍ لا يُهتدى لهُ[6]، والضَّلالُ بمعنى الضَّياعِ يُقابلُهُ الوُجْدانُ، وقد يُطلَقُ بمعنى العُدولِ عنِ الطَّريقِ المستقيمِ، ويقابلُهُ الهدايةُ، ويقالُ لكلِّ عُدولٍ عنِ المنهجِ عمدًا كانَ أو سهوًا، يسيرًا كانَ أو كثيرًا[7]، ويقالُ: ضلَّ الكافرُ، إذا غابَ عنِ الحُجَّةِ[8].

3) ﴿لَبِئْسَ﴾: (بأس) أصل يدلّ على الشِّدَّةِ وما يماثلُها، فالبأسُ: الشِّدَّةُ في الحربِ، ورجلٌ ذو بأسٍ، أي: شجاعٌ[9]، ووقعَ في أمرٍ بَئيسٍ: شديدٍ[10]، والبائسُ: الرَّجلُ النّازلُ بهِ

(1) الراغب، المفردات: (ضرر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ضرر).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي: (ضرر).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ضلل).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقي: (ضل).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ضلل).
(7) السّمين، عمدة الحفّاظ: (ضلل).
(8) الزّبيديّ، تاج العروس: (ضلل).
(9) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بأس).
(10) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (بأس).

بَليةٌ[1]، والبُؤْسُ والبأساءُ: الشِّدَّةُ والمكروهُ، و(بِئْسَ): كلمةٌ تُستعمَلُ في جميعِ المَذامِّ، كما أنَّ (نِعْمَ) تُستعمَلُ في جميعِ المادحِ، قالَ تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧٩﴾ [المائدة: 79]، وقالَ: ﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ۝٢٩﴾ [إبراهيم: 29][2].

4) ﴿ٱلْعَشِيرُ﴾: للأصل (عشر) معنيانِ رئيسانِ؛ أحدُهما: عددٌ معلومٌ، ثمَّ يُحمَلُ عليهِ غيرُهُ، والآخرُ يدلُّ على مخالطةٍ، فمِنَ الأوَّلِ: العَشَرةُ، تقولُ: كنتُ عاشرَ عَشَرةٍ[3]، ومِنَ الثّاني: عَشيرُكَ: الَّذي يُعاشِرُكَ، قريبًا كانَ أو غيرَ قريبٍ، أمرُكما واحدٌ[4]، وسُمّيتْ عَشيرةُ الرَّجلِ بذلكَ؛ لمعاشرةِ بعضِهم بعضًا، والزَّوجُ عَشيرُ امرأتِهِ، والمَعْشَرُ: كلُّ جماعةٍ أمرُهم واحدٌ[5]، ويمكنُ إرجاعُ المعنيينِ إلى معنىً محوريٍّ واحدٍ، وهو تجمُّعٌ أو كثرةٌ بتداخلِ أشياءَ أو اختلاطِها، مكوِّنةً كيانًا مترابطًا، فأفرادُ العشيرةِ مثلًا مترابطونَ، والعددُ المعروفُ يدلُّ على مجموعةٍ متضامَّةٍ مختلطةٍ[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

شدَّةُ ضَلالِ عابدِ الأوثـانِ الَّتـي لا تـضرُّ فتـيلا ولا تـنفـعُ كـثـيرا ولا قليلا

يُخبِرُ اللّهُ تعالى شأنُهُ عن سببِ خُسْرانِ المُرتدِّ الَّذي يَعْبُدَ اللّهَ على حَرْفٍ، فيقولُ: يَعْبُدُ مِنْ دونِ اللّهِ آلهةً لا تضرُّهُ إنْ لم يَعْبُدْها في الدُّنيا، ولا تنفعُهُ في الآخرةِ إنْ عَبَدَها، وارتدادُهُ ذلكَ هو الأخذُ على غيرِ استقامةٍ، والذَّهابُ عن دينِ اللّهِ ذهابًا بعيدًا، يَعْبُدُ آلهةً ضَرُّها في الآخرةِ لهُ أقربُ وأسرعُ إليهِ مِنْ نَفْعِها، لَبِئْسَ النّاصرُ، ولَبِئْسَ الخَليطُ المُعاشِرُ والصّاحبُ[7].

(1) الخليل، العين: (بأس).
(2) الرّاغب، المفردات: (بأس)، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (بأس).
(3) الرّاغب، المفردات: (عشر).
(4) الخليل، العين: (عشر).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عشر).
(6) جبل، المعجم الاشتقاقيّ: (عشر).
(7) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 577 - 578.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نكتة إعراب جملةِ: ﴿يَدۡعُواْ﴾:

الجملةُ استئنافٌ أو حالٌ وكلاهما لترسيّة المعنى المراد

اختُلِفَ في إعرابِ قولِهِ سبحانَهُ وتعالى: ﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾:

فقيلَ: هو استئنافٌ مُبيِّنٌ لعِظَمِ الخُسْرانِ المذكورِ في قولِهِ تعالى: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾[1]، وقيلَ: هو استئنافٌ ناعٍ عليهِ بعضَ قبائحِهِ[2].

وقيلَ: هو حالٌ مِنْ ضميرِ الفاعلِ في قولِهِ: ﴿ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾[3].

المرادُ بالدُّعاءِ في قولِهِ سبحانَهُ: ﴿يَدۡعُواْ﴾:

المرادُ بالدُّعاءِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾ العِبادةُ، أي: "يَدْعو مِنْ دونِ اللّه ما لا يَضُرُّهُ إن عصاه، وما لا يَنْفَعُهُ إن أطاعه، بعد إسلامه، راجعًا إلى كفره"[4]، "وهذه الآية تدلّ على أنّ الآية الأولى، لم ترد في اليهود؛ لأنَّهم ليس ممّن يدعو من دون اللّه الأصنام، والأقرب أنّها واردة في المشركين الّذين انقطعوا إلى الرّسول على وجه النّفاق"[5].

الدُّعاء هو العِبادةُ على الأظهرِ والأشهر

وقيلَ: يجوزُ أنْ يُرادَ بالدُّعاءِ النِّداءُ، أي: يُنادي لأجلِ تخليصِهِ ممّا أصابَهُ مِنَ الفِتْنةِ جمادًا ليسَ مِنْ شأنِهِ الضَّرُّ والنَّفْعُ[6]، والأوَّلُ أظهرُ وأنسبُ بذكرِ العِبادةِ فيما قبلَ هذهِ الآيةِ.

سرُّ التَّعبيرِ بصيغةِ المضارعِ ﴿يَدۡعُواْ﴾:

الدَّلالةُ على تجدُّدِ الدُّعاءِ واستمرارِهِ من فصيحِ البيانِ

يدلُّ التَّعبيرُ بصيغةِ المضارعِ، في قولِهِ جلَّتْ قُدرتُهُ: ﴿يَدۡعُواْ مِن

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 98.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 119.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 17/ 215.
(4) الثّعلبيّ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 7/ 10.
(5) ابن عادل الدّمشقيّ، اللباب في علوم الكتاب: 14/ 33.
(6) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 119.

﴿دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾، على استمرارِ الدُّعاءِ وتجدُّدِهِ، أي: يعبدُ معَ التَّجدُّدِ والاستمرارِ، ما لا يضرُّهُ وما لا ينفعُهُ، بالاعتمادِ على غيرِ اللهِ، ومنابذةِ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: 5][1].

دلالة قولِهِ تعالى: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾:

كل ما سوى الله فهو دونٌ

اختُلِفَ في معنى ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في قولِهِ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾: فقيلَ: لمّا كانَ كلُّ ما سوى اللهِ دونَهُ نُبِّهَ على ذلكَ بقولِهِ: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أي: عن أدنى رُتبةٍ مِنْ رُتَبِ المُستجمِعِ لصفاتِ الكمالِ[2]، وقيلَ: معناهُ: يَعْبُدُ مُتجاوِزًا عِبادةَ اللهِ تعالى[3]، وقيلَ: معناهُ: يَعْبُدُ غيرَ اللهِ[4].

نكتةُ إظهارِ اللّفظ ﴿ٱللَّهِ﴾ في موضعِ إضمارِهِ:

تقبيحُ صنيعِ مَنْ عَدَلَ عن عبادةِ اللهِ إلى عبادةِ سواه

الظّاهرُ أنْ يقالَ: (يدعو مِنْ دونِهِ ما لا يضرُّهُ وما لا ينفعُهُ)؛ لتقدُّمِ مرجعِ الضَّميرِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍۖ﴾، لكنْ عُدِلَ عنهُ إلى الإظهارِ، بقولِهِ سبحانَهُ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾؛ لما يُفيدُهُ الإظهارُ مِنْ تقبيحِ صنيعِ هذا المُتقلِّبِ في دينِهِ، بارتدادِهِ وعُدولِهِ عن عبادةِ اللهِ الَّذي لا تنبغي العِبادةُ إلّا لهُ.

سرُّ ورودِ الاسمِ الموصولِ ﴿مَا﴾ في سياقِ الآيةِ:

الإشارةُ إلى أنَّ المرادَ بالمدعوِّ الأصنامُ

في التَّعبيرِ بالاسمِ الموصولِ ﴿مَا﴾، في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾، إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ بالمدعوِّ الأصنامُ؛ لأنَّ ﴿مَا﴾ لا تكونُ لآحادِ مَنْ يَعْقِلُ[5]، وإنَّما تكونُ لآحادِ ما لا يَعْقِلُ، وفي التَّعبيرِ بها هنا أيضًا تهوينٌ لشأنِ المدعوِّ وتحقيرٌ لهُ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 18.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 18.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 98.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 9/ 4952.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 489، والآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 119.

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ المنفيِّ بالأداة ﴿لَا﴾:

الـدَّلالـةُ على استمرارِ انتفاءِ الضَّرِّ والنَّفْعِ من بيانِ السّياق

عُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ المنفيِّ في قولِ اللّهِ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۚ﴾؛ لأنَّ المضارعَ يفيدُ التَّجدُّدَ والاستمرارَ، وإذا دخلَ عليهِ حرفُ النَّفي أفادَ استمرارَ الانتفاءِ وتجدُّدَهُ، فيكونُ المرادُ هنا استمرارَ انتفاءِ الضَّرِّ والنَّفْعِ وتجدُّدَهُ؛ لأنَّ الأصنامَ لا تضرُّ ولا تنفعُ على الاستمرارِ، ولا يُتصوَّرُ تحوُّلُها عن هذا الوصفِ.

وجهُ نفيِ الضَّرِّ والنَّفْعِ عنِ الأصنامِ معَ عدمِ تصوُّرِه منها:

زيـادةُ التَّقبيحِ والتَّشنيعِ على عـبـادةِ غيرِ البصيرِ السّميعِ

مِنَ المعلومِ أنَّ الأصنامَ الَّتي يعبدُها الكافرُ مِنْ دونِ اللّهِ لا يمكنُ أنْ تضرَّهُ، ولا يمكنُ أنْ تنفعَهُ، وإنَّما الَّذي يضرُّ وينفعُ حقيقةً مَنْ عاندَهُ وانصرفَ عن عِبادتِهِ، تضرُّهُ الرُّبوبيَّةُ الَّتي يعاندُها، والمُجازي الَّذي يُجازيهِ بعملِهِ؛ فمعنى: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۚ﴾: ما لا يضرُّهُ إن انصرفَ عنهُ ولم يَعْبُدْهُ، ولا ينفعُهُ إنْ عبدَهُ[1]، وفي ذلكَ مزيدُ تجهيلٍ لعابدِ الأصنامِ، ومزيدُ تقبيحٍ وتشنيعٍ لحالِهِ.

بلاغةُ تقديمِ الضَّرِّ على النَّفْعِ في الآية:

الـتَّـهـكُّـمُ بالمتملِّصِ مِنَ الإسلامِ للزّراية بحاله ومآله

قُدِّمَ الضَّرُّ على النَّفْعِ، في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۚ﴾؛ إيماءً إلى أنَّهُ تملَّصَ مِنَ الإسلامِ، تجنُّبًا للضَّرِّ؛ لتوهُّمِهِ أنَّ ما لَحِقَهُ مِنَ الضَّرِّ بسببِ الإسلامِ، وبسببِ غضبِ الأصنامِ عليهِ، فعادَ إلى عِبادةِ الأصنامِ حاسبًا، أنَّها لا تضرُّهُ، وفي هذا الإيماءِ تهكُّمٌ بهِ يظهرُ بتعقيبِهِ، بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا لَا يَنفَعُهُۚ﴾، أي: فهو مُخطِئٌ في عِبادتِهِ الأصنامَ؛ لتُزيلَ عنهُ الضَّرَّ فينتفعَ بفعلِها، والمعنى أنَّها لا تفعلُ ما يَجْلُبُ ضَرًّا ولا ما يَجْلُبُ نفعًا[2]، ولأنَّ درءَ المَفْسَدةِ مُقدَّمٌ على جَلْبِ المَصلحةِ؛ لأنَّ المَفْسَدةَ خروجُ الشَّيءِ عنِ استقامةِ تكوينِهِ[3].

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 16/ 9730.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 17/ 215.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 16/ 9731.

دلالةُ الواوِ في جملة: ﴿وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾:

بيان أنَّ العطفَ وصل للمعاني وربط للمباني

الواوُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾، لعطفِ عدمِ النَّفْعِ على عدمِ الضَّرِّ، وفي هذا العطفِ نكتةٌ، وهي أنَّهُ لمّا قُدِّمَ الضَّرُّ؛ لأنَّهُ مِنَ الأعذارِ المقبولةِ في ارتكابِ الخطأ؛ أُتبِعَ بالنَّفْعِ قطعًا لكلِّ مقالٍ، أي: وما لا ينفعُهُ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ، ولا بتركِ الضَّرِّ إنْ وُجِدَ منهُ[1].

سرُّ تكريرِ (ما) مع نفي الضُّرّ ونفي النّفع:

تأكيدُ الذَّمِّ في السّياق لتقرير النّفي للنّفع والضّر مفردين ومجتمعين

تكريرُ الاسمِ الموصولِ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾، حيثُ لم يُقَلْ: (ما لا يضرُّهُ ولا ينفعُهُ)؛ لئلا يُظَنَّ أنَّ الذَّمَّ يُشترَطُ فيهِ انتفاءُ الضَّرِّ والنَّفْعِ معًا، حتَّى إنَّ مَنْ دَعا ما انتفَى عنهُ أحدُهما لم يُذَمَّ[2]، ولأنَّ في تكريرِهِ تلويحًا إلى أنَّ المدعوَّ جمادٌ، ليسَ مِنْ شأنِهِ الضَّرُّ والنَّفْعُ[3].

بلاغةُ الطِّباقِ في لفظي الضّرّ والنّفع:

تصويرُ العَجْزِ بصورتين متقابلتين مع نفي كلّ منهما

في الجمعِ بينَ الضَّرِّ والنَّفْعِ في قولِهِ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾ طِباقٌ بليغٌ، ومِنْ وجوهِ بلاغةِ هذا الطِّباقِ أنَّهُ يُظهِرُ عَجْزَ الأصنامِ في صورتينِ متقابلتينِ، إحداهما العَجْزُ عنِ الضَّرِّ، والأخرى العَجْزُ عنِ النَّفْعِ.

مرجعُ الإشارةِ في لفظ ﴿ذَٰلِكَ﴾:

المُشارُ إليهِ في السّياق هو دعاءُ ما دون الله

الإشارةُ في قولِهِ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾، إلى الدُّعاءِ المُستفادِ مِنْ ﴿يَدْعُواْ﴾[4]، أي: ذلكَ الفعلُ الدّالُّ على أعظمِ السَّفَهِ - وهو دعاءُ شيءٍ انتفى عنهُ القُدرةُ على الضَّرِّ والنَّفْعِ - هو الضَّلالُ البعيدُ[5].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 19.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 19.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 98، والآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 119.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 98، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 17/ 215.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 19.

نكتةُ استعمالِ اسمِ الإشارةِ ﴿ذَٰلِكَ﴾:

تمييزُ الضَّلالِ أتمَّ تمييزٍ وتفظيعُ شأنِهِ أعظم تشنيع

الإتيانُ باسمِ الإشارةِ في قولِهِ عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾؛ لزيادةِ تمييزِ المسندِ إليهِ أتمَّ تمييزٍ؛ لتقريرِ مدلولِهِ في الأذهانِ، والتَّعبيرُ باسمِ الإشارةِ إلى البعيدِ؛ لتفظيعِ شأنِ المُشارِ إليهِ وتهويلِهِ؛ فإنَّ دعاءَ ما لا يضرُّ ولا ينفعُ، هو غايةُ الضَّلالِ الَّتي لا ضلالَ بعدَها.

بلاغةُ القصرِ وتأكيده بضمير الفصل:

تحقيق الخبر ونفي الشّك في وقوعه

الضَّميرُ ﴿هُوَ﴾ في قولِهِ تباركَ شأنُهُ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ ضميرُ فصلٍ، والقصرُ المستفادُ مِنْ تعريفِ المسندِ ﴿ٱلضَّلَٰلُ﴾ قصرٌ ادِّعائيٌّ؛ ادُّعي أنَّ ماهيَّةَ الضَّلالِ البعيدِ انحصرَتْ في دُعائِهم ما لا يضرُّ ولا ينفعُ، والمعنى: (دعاؤُهم لا غيرُ هو الضَّلالُ البعيدُ)، والمقصودُ تحقيقُ الخبرِ ونفيُ الشَّكِّ في وقوعِهِ، وضميرُ الفصلِ أكَّدَ معنى القصرِ، فأفادَ تقويةَ الخبرِ المقصورِ[1].

نكتةُ المجازِ في قولِهِ: ﴿ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾:

بيان أهميّة الجمع بين الاستعارة والمجاز العقليّ في السّياق

في قولِهِ عزَّ وتباركَ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ استعارةٌ لطيفةٌ، حيثُ استُعيرَ الضَّلالُ البعيدُ مِنْ ضلالِ مَنْ أبعدَ في التّيهِ، فطالَتْ وبَعُدَتْ مسافةُ ضَلالتِهِ[2]، وعَسُرَ عليهِ الرُّجوعُ منها، وحاصلُ الاستعارةِ: أنَّهُ قد استُعيرَ فَقْدُ الطَّريقِ الحسّي لفَقْدِ الطَّريقِ المعنويِّ، والجامعُ مُطلَقُ فَقْدِ الطَّريقِ، فيصحُّ وصفُهُ بالبُعْدِ، وإسنادُ البُعْدِ إليهِ مجازٌ عقليٌّ، وأصلُهُ للضّالِّ، فهو استعارةٌ تصريحيَّةٌ ترشيحيَّةٌ[3].

نكتةُ وصفِ الضَّلالِ بالبعيدِ:

المبالغةُ في تقبيحِ شأنِ الضَّلالِ لخطورتِه ومساءته

في وصفِ الضَّلالِ بالبعيدِ، في قولِهِ جلَّ وتباركَ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 215.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 147، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 66.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 13/ 25.

ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾، مبالغةٌ في تقبيحِ شأنِ الضَّلالِ؛ لأنَّ البعيدَ هو المُتجاوِزُ الحدَّ المعروفَ، في مدى الضَّلالِ، والمعنى: (هو الضَّلالُ الَّذي لا يماثلُهُ ضَلالٌ؛ لأنَّهُ يَعْبُدُ ما لا غَناءَ لهُ)[1]، إضافةً إلى ما في هذا الوصفِ مِنْ نكتةِ المجازِ العقليِّ المُتقدِّمةِ.

علَّةُ التَّعبيرِ بالجملةِ الاسميَّةِ في السّياق:

ثبوتُ بُعْدِ ضلالِهم عنِ الحقِّ والهُدى وتوصيفه بما يستحقّه

عُبِّرَ بالجملةِ الاسميَّةِ في قولِ الحقِّ جلَّ ذكرُهُ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾؛ إشارةً إلى أنَّ كونَ ضَلالِهم في غايةِ البُعْدِ عنِ الحقِّ والهُدى أمرٌ ثابتٌ مُستقرٌّ، لا يعترضُهُ شكٌّ، ولا يُنْقَضُ، فلا ضلالَ فوقَ ضلالِ مَنْ يَعْبُدُ ما لا يَسْمَعُ ولا يُبصِرُ، ولا يُغني عنهُ شيئًا.

نكتة إعراب جملةِ: ﴿يَدۡعُواْ﴾:

الجملةُ استئنافٌ أو حالٌ وكلاهما ذو أثر في الدّلالة

اختُلِفَ في إعرابِ قولِ الحقِّ تعالى شأنُهُ: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾: فقيلَ: الجملةُ استئنافٌ مَسوقٌ لبيانِ مآلِ دُعائِهِ المذكورِ، وتقريرِ كونِهِ ضلالًا بعيدًا، معَ إزاحةِ ما عسى يُتوهَّمُ مِنْ نفيِ الضَّرَرِ عن معبودِهِ، بطريقِ المباشرةِ، أنَّهُ منفيٌّ عنهُ بطريقِ التَّسبُّبِ أيضًا[2]، وقيلَ: الجملةُ في موضعِ حالٍ ثانيةٍ، وهي ارتقاءٌ في تضليلِ عابدي الأصنامِ؛ فبعدَ أنْ بيَّنَ لهُم أنَّهم يعبدونَ ما لا غَناءَ لهُم فيهِ زادَ فبيَّنَ أنَّهم يعبدونَ ما فيهِ ضَرٌّ[3].

وقيل: "﴿يَدۡعُواْ﴾ الثاني توكيدٌ لـ ﴿يَدۡعُواْ﴾ الأولِ فلا معمولَ له، كأنه قيل: يَدْعو يَدْعو مِنْ دونِ اللهِ الَّذي لا يَضُرُّه ولا ينفعه"[4].

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ ﴿يَدۡعُواْ﴾:

الدَّلالةُ على استمرارِ الدُّعاءِ وتجدُّدِهِ في سياق الآية

عُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ في قولِ الحقِّ جلَّتْ قُدرتُهُ: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 215.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 98.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 215.
(4) السمين الحلبي، الدر المصون: 8/ 240.

ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ الدُّعاءَ المذكورَ أمرٌ مُستمِرٌّ مُتجدِّدٌ؛ لأنَّ هذا الضالَّ الخاسرَ، قد أبعدَ في الضَّلالِ، واستمرأ فعلَهُ القبيحَ، فلا مَطْمَعَ في رجوعِهِ عنهُ.

إعرابُ جملة ﴿يَدۡعُواْ﴾ في السياق باعتبارِ المفرداتِ:

قولُهُ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾ فيهِ وجوهٌ كثيرةٌ، وذلكَ أنَّهُ: إمّا أنْ يُجعَلَ ﴿يَدۡعُواْ﴾ مُتسلِّطًا على جملةِ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾ أو لا، فإنْ جُعِلَ مُتسلِّطًا عليهِ، كانَ فيهِ عدَّةُ أوجهٍ: **منها**: أنَّ ﴿يَدۡعُواْ﴾ بمعنى (يقولُ)، واللّامُ للابتداءِ، وهي تفيدُ تأكيدَ مضمونِ الجملةِ الواقعةِ بعدَها، و(مَنْ) موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و﴿ضَرُّهُۥ﴾ مبتدأٌ ثانٍ، و﴿أَقۡرَبُ﴾ خبرُهُ، وهذهِ الجملةُ صلةٌ للموصولِ، وخبرُ الموصولِ محذوفٌ تقديرُهُ: يقولُ للَّذي ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ: إلهٌ، أو إلهي، أو نحوُ ذلكَ، والجملةُ كلُّها في محلِّ نصبٍ بـ ﴿يَدۡعُواْ﴾؛ لأنَّهُ بمعنى (يقولُ)، وعلى هذا فيكونُ قولُهُ: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾ مُستأنَفًا غيرَ داخلٍ في المحكيِّ قبلَهُ؛ لأنَّ الكفّارَ لا يقولونَ في أصنامِهم ذلكَ، **ومنها**: أنَّ ﴿يَدۡعُواْ﴾ مُشبَّهٌ بأفعالِ القلوبِ؛ لأنَّ الدُّعاءَ لا يَصدُرُ إلّا عن اعتقادٍ، وأفعالُ القُلوبِ تُعلَّقُ، فـ ﴿يَدۡعُواْ﴾ مُعلَّقٌ أيضًا باللّامِ، و(مَنْ) مبتدأٌ موصولٌ، والجملةُ بعدَهُ صلةٌ، وخبرُهُ محذوفٌ على ما مرَّ في الوجهِ الأوَّلِ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ، كما تكونُ كذلكَ بعدَ أفعالِ القُلوبِ، ومنها: أنْ يُضمَّنَ ﴿يَدۡعُواْ﴾ معنى (يزعمُ)، فيُعلَّقَ كما يُعلَّقُ، والكلامُ فيهِ كالكلامِ في الوجهِ السّابقِ.

ومنها: أنَّ ﴿يَدۡعُواْ﴾ بمعنى (يُسمّي)، فتكونُ اللّامُ مزيدةً في المفعولِ الأوَّلِ، وهو الموصولُ وصلتُهُ، ويكونُ المفعولُ الثّاني محذوفًا تقديرُهُ: يُسمّي الَّذي ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نَفْعِهِ إلهًا ومعبودًا، ومنها: أنَّ اللّامَ مُقدَّمةٌ مِنْ تأخيرٍ، والأصلُ: يدعو مَنْ لَضَرُّهُ أقربُ.

احتمالُ الكلامِ عـدَّةَ أوجـهٍ مِنَ الإعرابِ مفيد في البيان

ومنها: أنَّ اللّامَ زائدةٌ في المفعولِ بهِ، وهو (مَنْ)، والتَّقديرُ: (يدعو مَنْ ضَرُّهُ أقربُ).

وإنْ لم يُجعَلْ مُتسلِّطًا على الجملةِ بعدَهُ كانَ فيهِ أوجهٌ، **أظهرُها**: أنَّ ﴿يَدْعُواْ﴾ الثّانيَ توكيدٌ لـ ﴿يَدْعُواْ﴾ الأوَّلِ الَّذي هو بمعنى (يَعْبُدُ)، فلا معمولَ لهُ، كأنَّهُ قيلَ: يدعو يدعو مِنْ دونِ اللّهِ الَّذي لا يضرُّهُ ولا ينفعُهُ، وعلى هذا فتكونُ جملةُ ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ مُعترضةً بينَ المُؤكَّدِ والتَّوكيدِ، ويكونُ قولُهُ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ كلامًا مُستأنَفًا، فتكونُ اللّامُ للابتداءِ، و(مَنْ) موصولةٌ، و﴿ضَرُّهُۥٓ﴾ مبتدأٌ، و﴿أَقۡرَبُ﴾ خبرُهُ، والجملةُ صلةٌ، و﴿لَبِئۡسَ﴾ جوابُ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، وهذا القَسَمُ المُقدَّرُ وجوابُهُ خبرُ المبتدأِ الَّذي هو الموصولُ[1].

ويتجلّى لنا هنا دور الإعراب، من حيث إنّه فرع عن المعنى، وأنّ النّسيج الأسلوبيّ للسّياقات القرآنيّة، متفرّد عن سواه، بإعجازه البيانيّ الملمح، وطرائقه الأسلوبيّة المتوخّاة، وجمعه للمعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة.

وجهُ إيثارِ (مَنْ) على (ما) وصيغةِ التَّفضيلِ:

المبالغةُ في ذمِّ من يدعو غير اللهِ وتقبيحِ حالِهِ

إيثارُ (مَنْ) على (ما) معَ كونِ معبودِهِ جمادًا، وإيرادُ صيغةِ التَّفضيلِ معَ خُلوهِ عنِ النَّفعِ، في قولِهِ جلَّ شأنُهُ: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾؛ للمبالغةِ في ذمِّهِ وتقبيحِ حالِهِ، أي: يقولُ ذلكَ الكافرُ يومَ القيامةِ بدعاءٍ وصُراخٍ حينَ يرى تضرُّرَهُ بمعبودِهِ ودخولَهُ النّارَ بسببِهِ، ولا يرى منهُ أثرَ النَّفعِ: لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نَفعِهِ، واللّهِ لَبِئْسَ النّاصرُ هو، ولَبِئْسَ الصّاحبُ هو، فكيفَ بما هو ضَرَرٌ مَحْضٌ عارٍ عنِ النَّفعِ؟!

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿يَدْعُواْ﴾ الثّاني، إعادةً للأوَّلِ، وتمهيدًا لِما بعدَهُ مِنْ بيانِ سوءِ حالِ معبودِهِ، إثْرَ بيانِ سوءِ حالِ عِبادتِهِ، بقولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ

(1) السّمين، الدّر المصون: 8/ 238.

هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾، كأنَّهُ قيلَ مِنْ جهتِهِ سبحانَهُ بعدَ ذكرِ عبادتِهِ لِما لا يضرُّهُ ولا ينفعُهُ: يدعو ذلكَ، ثمَّ قيلَ: لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نَفْعِهِ واللهِ لَبِئْسَ المولى، ولَبِئْسَ العَشيرُ، فكلمةُ (مَنْ) وصيغةُ التَّفضيلِ للتَّهكُّمِ بهِ[1].

علَّةُ إيثارِ الإضافةِ للضَّميرِ على الإسنادِ:

الإضافةُ أوسعُ مِنَ الإسنادِ دلالة ووضوحا

قوله: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾، وفيه أنّه لمّا كانَ الضَّرُّ الحاصلُ مِنَ الأصنامِ غيرَ ناشئٍ عن فعلِها، بل هو ضَرٌّ مُلابِسٌ لها - أُثبِتَ الضَّرُّ بطريقِ الإضافةِ للضَّميرِ دونَ طريقِ الإسنادِ، فقيلَ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾، ولم يُقَلْ: لَمَنْ يضرُّ ولا ينفعُ؛ لأنَّ الإضافةَ أوسعُ مِنَ الإسنادِ، فلم يحصلْ تنافٍ بينَ قولِهِ: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ﴾ وقولِهِ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾[2].

بلاغةُ الكنايةِ:

كونُ الضَّرِّ أقربَ مِنَ النَّفعِ كنايةٌ عن تمحُّضِهِ للضَّرِّ

في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾ كنايةٌ بديعةٌ؛ لأنَّ كونَ الضَّرِّ أقربَ مِنَ النَّفعِ كنايةٌ عن تمحُّضِهِ للضَّرِّ، وانتفاءِ النَّفعِ منهُ؛ لأنَّ الشَّيءَ الأقربَ حاصلٌ قبلَ البعيدِ، فيقتضي ألّا يحصلَ معَهُ إلا الضَّرُّ[3].

دلالةُ اللّامِ في قولِهِ: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾:

اللّامُ في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾ واقعةٌ في جوابِ قَسَمٍ محذوفٍ[4]، فهي تُؤكِّدُ الحُكْمَ وتُثبِتُهُ[5]، فيكونُ ذمُّ المَوْلَى والعَشيرِ أمرًا مُحقَّقًا ثابتًا، لا شكَّ فيهِ ولا امتراءَ.

اللّامُ واقعةٌ في جوابِ قَسَمٍ محذوفٍ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 98، ولا يخفى أن هذه النكتة مبنية على بعض الوجوه المذكورة في إعراب ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 17/ 216، وانظر للتوسع: أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 490.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 216.

(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 98.

(5) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 9/ 4954.

نكتةُ التَّعبيرِ بفعلِ الذَّمِّ ﴿لَبِئۡسَ﴾:

لمّا كانتِ الوِلايةُ الكاملةُ لا تنبغي إلّا لمَنْ يكونُ توقُّعُ النَّفْعِ منهُ والضَرِّ على حدٍّ سواءٍ؛ لقُدرتِهِ عليهما باختيارِهِ، وكانَ العَشيرُ لا يَصْلُحُ إلّا إنْ كانَ مأمونَ العاقبةِ، وكانَ هذا المدعوُّ إنْ نُظِرَ إليهِ في جانبِ الضَرِّ، وُجِدَ غيرَ قادرٍ عليهِ، أو في جانبِ النَّفْعِ فكذلكَ، وإنْ فُرِضَ توقُّعُ نَفْعِهِ أو ضَرِّهِ، كانَ خَوْفُ ضَرِّهِ أقربَ مِنْ رجاءِ نَفْعِهِ؛ استحقَّ غايةَ الذَّمِّ، فلذلك عُبِّرَ في ذمِّهِ بالأداةِ الموضوعةِ لمَجامعِ الذَّمِّ، فقيلَ: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾؛ لكونِهِ ليسَ مرجوَّ النَّفْعِ، كما هو مَخْشي الضَرِّ، ﴿وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾؛ لكونِهِ ليسَ مأمونَ الضَّرِّ، فهو غيرُ صالحٍ لوِلايةٍ، ولا لعِشْرةٍ بوجهٍ[1].

جُمِعَتِ المساوئ كلُّها لمن يُدعى من دون الله تعالى

سرُّ تكريرِ فعلِ الذَّمِّ في قولِهِ: ﴿لَبِئۡسَ﴾ ﴿وَلَبِئۡسَ﴾:

كُرِّرَ فعلُ الذَّمِّ في قولِ اللّهِ جلَّتْ قُدرتُهُ: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾، ولم يُقَلْ: (لَبِئْسَ المَوْلَى والعَشيرُ)؛ تأكيدًا للذَّمِّ بإيقاعِهِ على كلٍّ مِنَ الوصفينِ، وتنبيهًا على أنَّ الأصنامَ عاطلةٌ عنِ الاتِّصافِ بكلٍّ منهُما، ولذلكَ استحقَّتِ الذَّمَّ باعتبارِ كلٍّ منهُما.

تـأكـيـدُ الـــذَّمِّ باعتبارِ الوصفينِ من بليغِ السّياق

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الضَّلالُ والغَيُّ:

الفرقُ بينَ الضَّلالِ والغَيِّ: أنَّ الضّلالَ يعني الضَّياعَ والتّيهَ، والعُدولَ عنِ القَصْدِ وطريقِ الحقِّ، والغَيَّ يعني الجهلَ بالأمورِ، وفسادَ الرَّأيِ والاعتقادِ، والغَيُّ يُؤدّي إلى الضَّلالِ؛ فمَنْ جَهِلَ بالأمورِ، وفَسَدَ رأيُهُ واعتقادُهُ، جارَ عنِ القَصْدِ، وانحرفَ عنِ الطَّريقِ المُستقيمِ[2].

الـغَـيُّ سببُ الضَّلالِ وقد آثر السّياق الضّلال لتعبيره عن المراد

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 20، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 17/ 216.
(2) زيدان، الفروق اللّغويّة، ص: 683.

(بِئْسَ) و(ساءَ):

(ساءَ): أصلُ السّوءِ: القُبحُ، وضِدُّه: الحُسنُ[1]، والسّوءُ: الشَّرُّ والفَسادُ، يُقالُ: عَمِلَ سوءًا؛ أي: شَرًّا وفَسادًا[2].

(ســـاءَ) يُـشـيرُ إلى قُبْحِ العملِ المذمومِ و(بئس) أعم منه

(بِئْسَ): بِئْسَ مَهْموزٌ فِعْلٌ جامِعٌ لأنواع الذَّمِّ، وهو ضِدُّ نِعْمَ في المَدْحِ، قالَ الزَّجّاجُ: بِئْسَ ونِعْمَ هُما حَرْفانِ لا يَعْمَلانِ في اسْمٍ عَلَمٍ، إنما يَعْمَلانِ في اسْمٍ مَنْكورٍ دالٍّ عَلَى جِنْسٍ، وإنما كانَتا كَذَلِكَ لِأَنَّ نِعْمَ مُسْتَوْفِيةٌ لِجَميعِ المَدْحِ، وبِئْسَ مُسْتَوْفِيةٌ لِجَميعِ الذَّمِّ، فإذا قُلْتَ بِئْسَ الرَّجُلُ دَلَلْتُ عَلَى أنه قَدِ اسْتَوْفَى الذَّمَّ الَّذي يَكونُ في سائِرِ جِنْسِهِ[3].

والفرق بينهما أن (ساءَ) أخصُّ في مدلوله مِن (بئس)، فهو يُفيدُ إنشاءَ الذَّمِّ الخاصّ، وأمّا (بئس) فهي لإنشاء الذّمِّ العامّ[4]، فَإذا قلت: بِئْسَ الرجلُ، دلَلتَ على أنّه قد استوفى الذّم الَّذي يكون في سائِر جنسِه[5]، وإذا قلت: ساء ما فعل فلان، فقد قصدت ذمّه بفعل خاصٍّ، ولم ترد الحكم عليه بالسوء من كل وجه.

(1) الخليل، العين: (سوء)، والأزهري، تهذيب اللّغة: (سوأ).
(2) الزّبيديّ، تاج العروس: (ساء).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (بأس).
(4) السامرائي، معاني النحو: 4/ 299.
(5) الأزهري، تهذيب اللّغة: (بأس).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والثلاثون،
سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والثلاثون، سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 34 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-76-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 34 : المجلد الرابع والثلاثون، سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-76-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3990244 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»